



6- مثال تطبيقي: صياغة تقرير عن السياسات المرتبطة
بالاقتصاد الكلي في الوطن العربي

الهدف: إنجاز تقرير مختصر عن الاقتصاد الكلي في الوطن العربي خلال
10-15 سنة الأخيرة بحيث يتضمن:

- أداء أبرز مكونات الاقتصاد الكلي .

- تحديد محددات هذا الأداء .

- تحليل السياسات المرتبطة به .

6. الاقتصاد الكلي والسياسات المرتبطة به

6.1. أبرز محددات الاقتصاد الكلي والسياسات المرتبطة به

عدة عوامل (خارجية ومحلية) رئيسية كان لها انعكاسات (إيجابية وسلبية) على الاقتصاد الكلي للدول العربية وعلى سياساتها الاقتصادية، بدرجات متفاوتة حسب مستويات التنمية، وهياكلها الاقتصادية والاجتماعية، ومدى انفتاحها على الاقتصاد العالمي.

❖ الأزمة المالية العالمية (2008-2009): تأثير سلبي على الدول العربية، خاصة عبر قنوات التجارة والاستثمار:

✓ البلدان النفطية :

تأثير سلبي على :

- الميزان التجاري

- ميزان المدفوعات

- الموازنة العامة

انخفاض أسعار

هذه المواد

تراجع الطلب

العالمي على

المواد البترولية

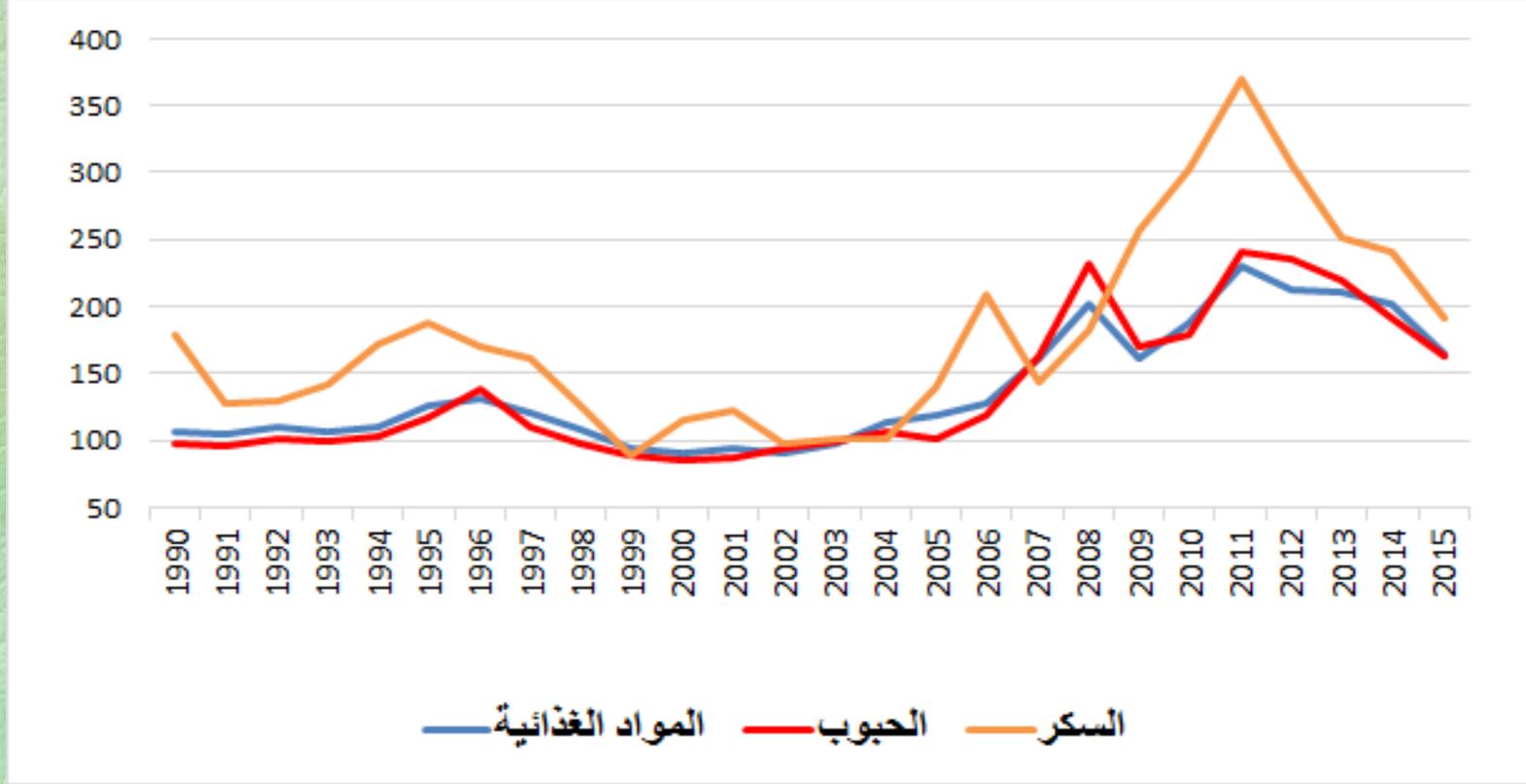
✓ البلدان غير النفطية :

انكماش اقتصادي
في الدول المتقدمة،
خاصة الشريكة
تجاريا

- انخفاض الطلب على منتجاتها
- انخفاض العائدات السياحية
- تراجع تحويلات المواطنين بالخارج
- تدني تدفق الاستثمارات الأجنبية

- تأثير سلبي على :
- ميزان المدفوعات
- الموازنة العامة

❖ ارتفاع لفترة كبيرة لمؤشر أسعار المواد الغذائية:



المصدر: إحصائيات المنظمة العالمية للزراعة (الفاو).

- أثر سلبي على الميزان التجاري .
- ارتفاع نسبة الدين الخارجي .
- ارتفاع نسبة التضخم المستورد .

- الاستيراد الكبير للمواد الغذائية .
- ارتفاع أسعار هذه المواد .

- انعكاسات سلبية على الموازنة العامة .
- مساهمة في ارتفاع نسبة الدين الداخلي .

- دعم أسعار المواد الغذائية .
- ارتفاع أسعار هذه المواد .

❖ ركود الاقتصاد الأوروبي:

الطلب على

المنتجات العربية

عدد السياح

الأوروبيين

ركود الاقتصاد

الأوروبي

تدفق

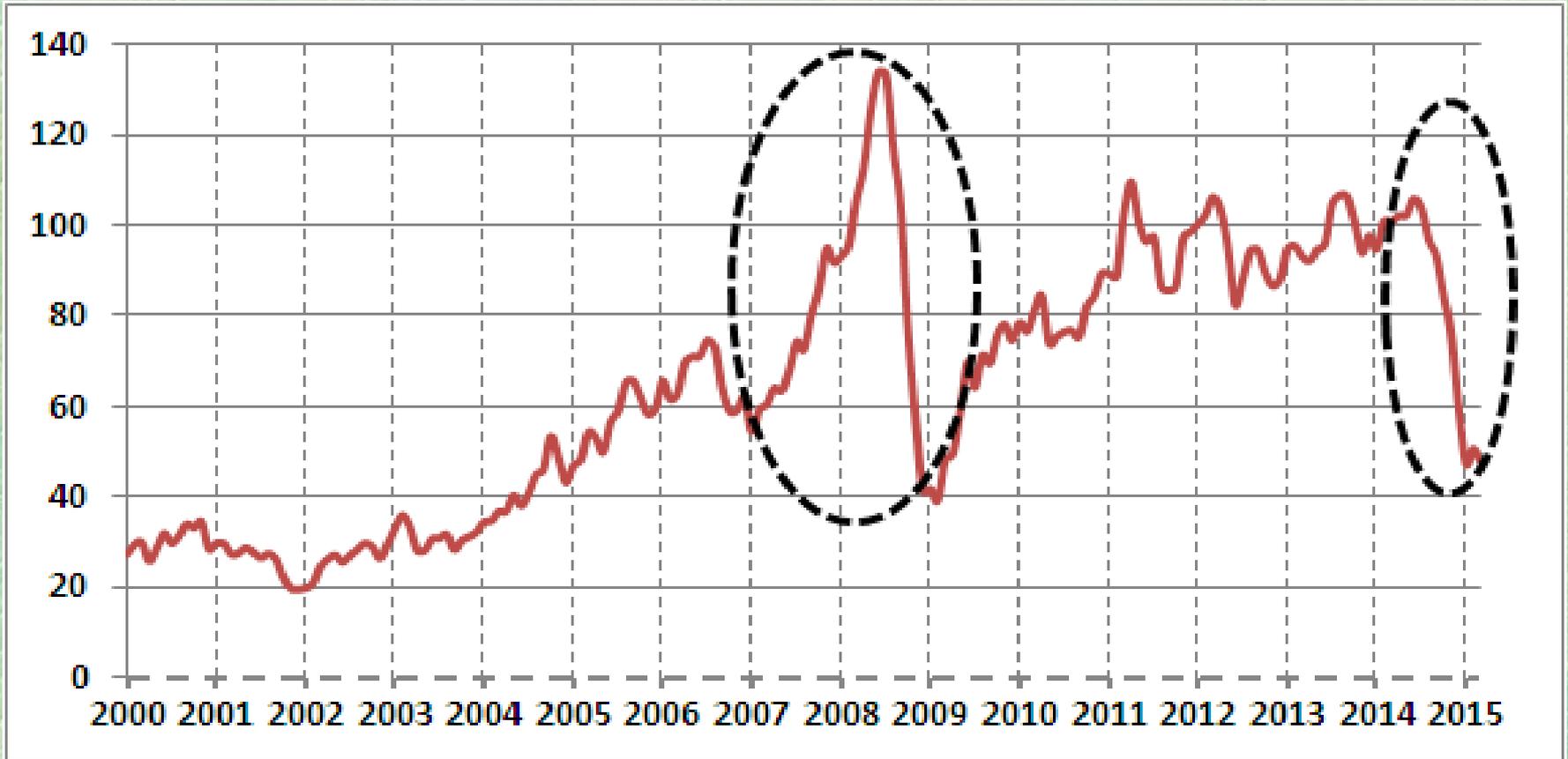
الاستثمارات

تحويلات المهاجرين

العرب بأوروبا

التقلبات في أسعار النفط

تطور أسعار النفط (دولار/برميل)



المصدر: <http://www.eia.gov> . (Brent Spot Price FOB)

الدول غير نفطية	الدول المصدرة للنفط	أسعار النفط
<p>↑- الواردات \Leftarrow آثار سلبية على الميزان التجاري وميزان المدفوعات، والموازنة العامة للدول التي تدعم البترول ومشتقاته.</p>	<p>↑- الصادرات والإيرادات العامة. - تمويل عدة استثمارات مهمة (بنية تحتية، قطاعات اجتماعية، ...)</p>	<p>ارتفاع</p> <p>خلال الفترة : 2008-2006 و 2010-2014</p>
<p>↓- تكاليف المدخلات \Leftarrow تحسين تنافسية المنتجات وأداء القطاع الخارجي والمالية العامة.</p>	<p>↓- العائدات وضغط على مستوى الحسابات الخارجية والموازنة العامة. - انخفاض تتوقف نسبه على درجة اعتماد الدول على الصادرات والإيرادات النفطية.</p>	<p>انخفاض</p> <p>منذ عام 2015</p>

❖ الثورات الاجتماعية والسياسية في بعض الدول العربية (دول التحول العربي) ⇐

آثار سلبية على اقتصاديات هذه الدول، وضغط على مستوى الموازنة العامة نتيجة للرفع من الإنفاق الجاري، خاصة الأجور والرواتب والأمن.

❖ دعم المواد الغذائية والطاقة

- أسباب خارجية : أهمها ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية وللطاقة .
- أسباب داخلية : زيادة الطلب، تلبية المطالب الاجتماعية خاصة على إثر الانتفاضات الشعبية والثورات السياسية في بعض الدول، . . .
- تزايد الدعم عادةً على حساب جزء من النفقات الرأسمالية ⇐ عبئ كبير على الاقتصاديات العربية وعلى موازنتها العامة .

□ تباين بارز بين مجموعتين من الدول العربية:

المجموعة الثانية
(دول غير نقطية)

المجموعة الأولى
(دول نقطية)

عجوزات (عادةً) في الحساب الجاري والموازنة العامة، وارتفاع في الدين العام.

فوائض (غالباً) في الحسابات الخارجية والموازنة العامة.

تشخيص الاقتصاد الكلي في الوطن العربي من خلال رصد وتحليل مجموعة من أهم المؤشرات المتعلقة بأداء الحسابات الخارجية، وقطاع المالية العامة، والقطاع النقدي، والدين الداخلي والخارجي، وأسعار الصرف



تحديد مواطن القوة والضعف والآليات
اللازمة لتحسين أداء الاقتصاد الكلي

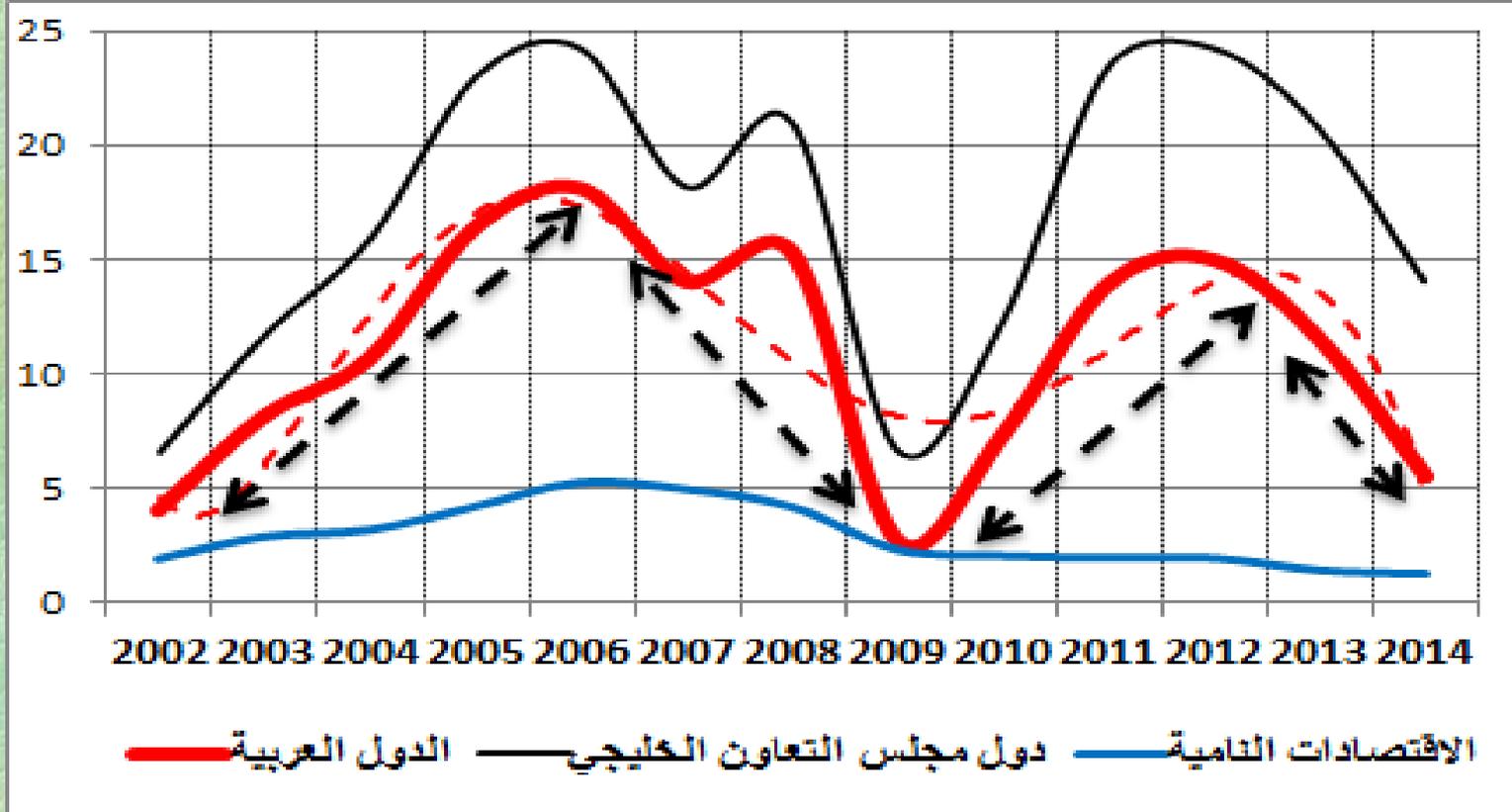
إبراز أهم الإجراءات ونوعية
السياسات لمعالجة الاختلالات في
التوازنات الاقتصادية

2.6. القطاع الخارجي (ميزان المدفوعات)

تحولات متباينة في المعاملات الاقتصادية للدول العربية مع الخارج، والتي يبرزها ميزان المدفوعات خاصة الحساب الجاري، أبرزها:

- الرصيد الايجابي الكبير للحساب الجاري في الدول العربية مقارنة مع الدول النامية.
- نسبة تذبذب مرتفعة لهذا المؤشر (متانة النموذج الاقتصادي العربي؟).
- الثقل الكبير للدول النفطية، خاصة الخليجية، في المعاملات الاقتصادية والمالية للدول العربية مع الخارج.

نسبة صافي الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي (%)



أداء الحسابات الجارية للدول العربية : ثلاث محطات رئيسية.

- 2006-2002: فوائض كبيرة وانتعاش في موازين المدفوعات.

- 2009-2007: تراجع للفوائض خاصة في عام 2009.

- 2014-2010: تحسن، بصفة عامة، لأداء الحسابات الخارجية مع تسجيل

بعض التراجع في آخر الفترة.

الفترة 2002-2006 : فوائض كبيرة ومتنامية

الحساب التجاري	فائض كبير (ارتفاع أسعار النفط والكمية المصدرة).	عجز تجاري في جل الدول (ارتفاع الواردات، خاصة النفطية بسبب تصاعد أسعار النفط).
الخدمات والدخل	عجز (ارتفاع عائدات استثمارات الشركات الأجنبية العاملة في النفط، وارتفاع تكاليف الشحن والتأمين بسبب زيادة الواردات بعد ارتفاع الدخل خاصة الإمارات والسعودية).	فائض بالخصوص بسبب عائدات السياحة (تونس ومصر والمغرب والأردن).
التحويلات الجارية	ارتفاع تحويلات العاملين الأجانب نحو الخارج (السعودية والإمارات والكويت وقطر وليبيا، ...).	ارتفاع التحويلات نحو الداخل للعاملين في الخارج (مصر، تونس، المغرب) ← فائض في الميزان الجاري.
التدفقات المالية	صافي التدفقات المالية نحو الخارج، خاصة استثمارات الصناديق السيادية (السعودية، الكويت).	ارتفاع صافي التدفقات المالية والرأسمالية للداخل بفضل تدفق الاستثمارات الخارجية (مصر وتونس ولبنان ...)، أو الاستدانة من الخارج.
الاحتياطيات الخارجية	ارتفاع لتبلغ نسبة تغطيتها للواردات السلعية في الدول العربية 11 شهرا في 2006: ليبيا (59 شهر)، الجزائر (45)، السعودية (42,5).	

دول عربية غير نفطية	دول عربية مصدرة للنفط	
<u>الفترة 2007-2009 : تراجع فوائض موازين المدفوعات خاصة في عام 2009</u>		
<ul style="list-style-type: none"> - عجز بصفة عامة، مع انخفاض في بعض الدول (تراجع قيمة الواردات النفطية). - ارتفاع قيمة الواردات الغذائية بعد زيادة أسعارها، قبل أن تتراجع نتيجة للانكماش الاقتصادي. 	<ul style="list-style-type: none"> - اندحار الفوائض (تراجع نمو الصادرات بسبب اعتدال أسعار النفط واستقرار الإنتاج، انخفاض الطلب العالمي). - تراجع وتيرة الواردات والصادرات (الانكماش الاقتصادي). 	الميزان التجاري
<p>انخفاض الفائض (تراجع إيرادات السياحة خاصة في المغرب ولبنان ومصر).</p>	<p>تراجع في العجز في بعض الدول (الإمارات، السعودية، ..) نتيجة انخفاض تكاليف الشحن بعد اعتدال سعر النفط وانخفاض عوائد الاستثمار المتأثر بالتباطؤ الاقتصادي.</p>	الخدمات والدخل
<p>تراجع الفائض (تباطؤ الاقتصاد العالمي وأثره السلبي على تحويلات العاملين بالخارج).</p>	<p>انخفاض وتيرة التحويلات من البلدان الرئيسية المرسلة (السعودية والكويت والإمارات).</p>	التحويلات الجارية
<p>الركود الاقتصادي ⇐ تراجع تدفقات الاستثمارات المباشرة نحو أغلب البلدان العربية.</p>	<p>التدفقات المالية: تحوّل عجز صافي التدفقات المالية إلى فائض (تزايد مخاطر الاستثمار بالخارج).</p>	التدفقات المالية
تراجع وتيرة نمو الاحتياطيات الخارجية خاصة في عام 2009.		الاحتياطيات الخارجية

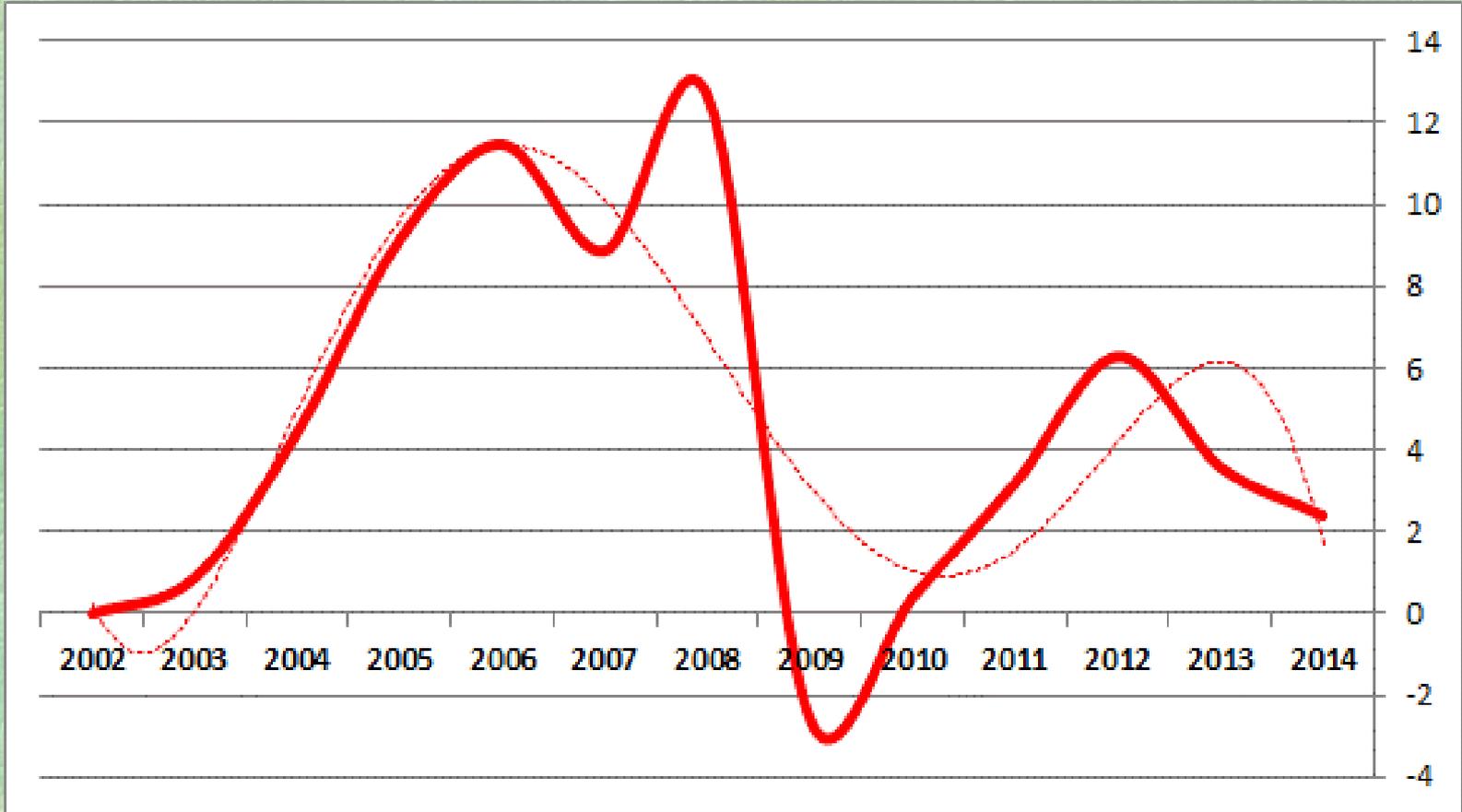
دول عربية غير نفطية	دول عربية مصدرة للنفط	ميزان المدفوعات
<u>الفترة 2010-2014 : عودة مؤقتة للفوائض</u>		
عجز متزايد (ارتفاع أسعار الواردات النفطية والغذائية الأساسية، التأثير السلبي لأزمة منطقة اليورو على الطلب الموجه نحو منتجات بعض الدول).	فائض ناتج عن تحسن الميزان التجاري (ارتفاع قياسي لأسعار النفط واستقرار الطلب العالمي).	الميزان الجاري
تباين بين الدول، بالخصوص دول التحول العربي (تراجع ملحوظ لإيرادات السياحة).	ارتفاع العجز (زيادة تكاليف الشحن والتأمين، ارتفاع المدفوعات للشركات النفطية).	ميزان الخدمات والدخل
فائض في التحويلات، الخاصة والرسمية (بالخصوص في مصر).	ارتفاع العجز في أغلب الدول النفطية (ارتفاع تحويلات مدخرات العمالة إلى الخارج).	التحويلات
ارتفاع في صافي التدفقات المالية والرأسمالية للداخل، خاصة على شكل استثمارات أجنبية مباشرة (السودان، لبنان، الأردن، المغرب).	تحول صافي التدفقات المالية للداخل إلى صافي تدفقات للخارج (السعودية ساهمت ب 50% من إجمالي التدفقات الرأسمالية والمالية العربية إلى الخارج، تليها الكويت وقطر).	التدفقات المالية
دول التحول العربي: انخفاض خاصة بسبب تراجع عائدات السياحة وتدفق الاستثمارات الأجنبية.	ارتفاع لتصل إلى 1371 مليار دولار في 2013 (السعودية تمتلك 55%).	الاحتياطيات الخارجية

3.6. القطاع المالي والسياسات المالية

تطورات اقتصادية مختلفة أثرت على وضعية المالية العامة في الدول العربية وعلى توجه سياساتها المالية:

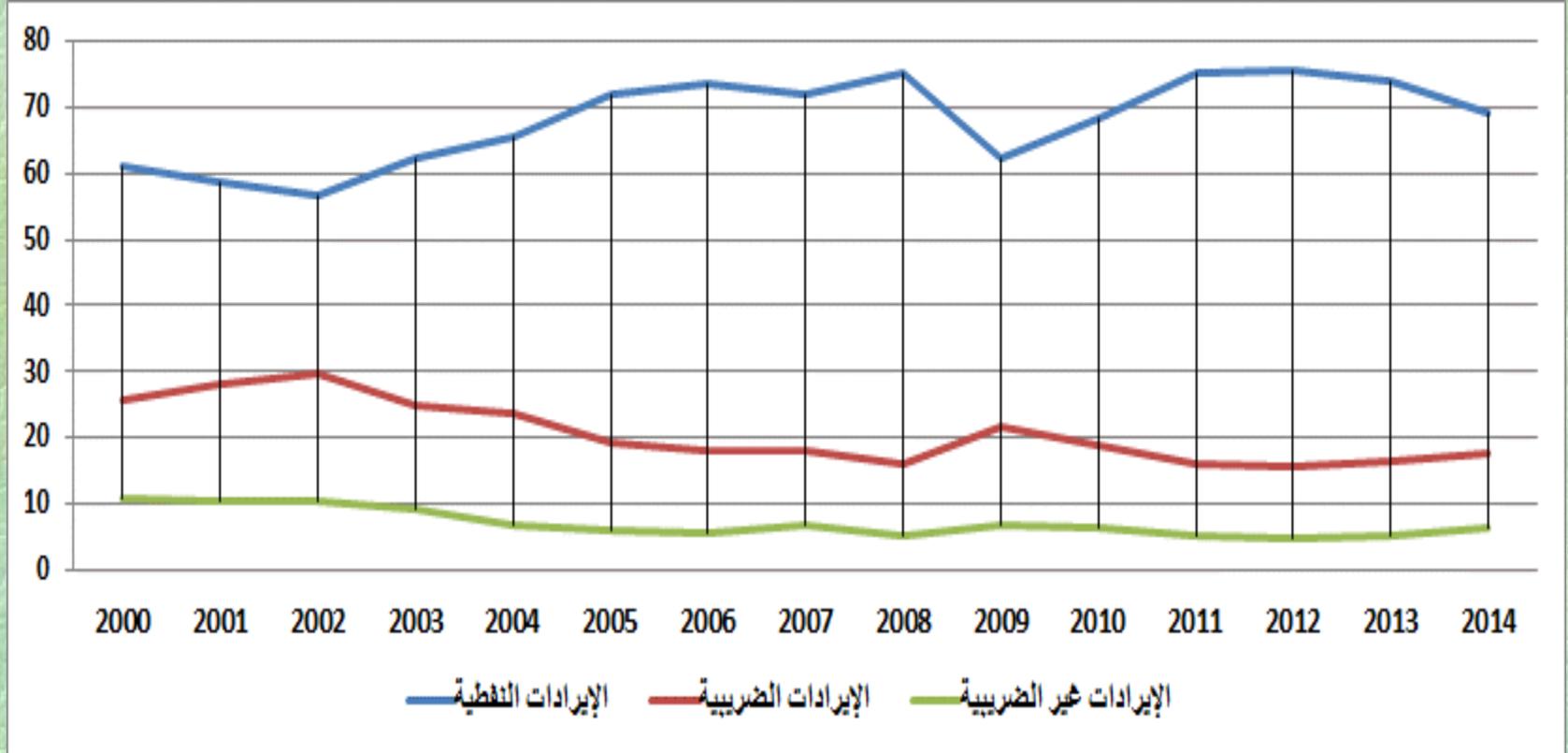
- فوائض مالية منذ عام 2003 بصفة عامة، باستثناء عامي 2009 و 2014، بفضل الدول المصدرة للنفط. فوائض تصبح عجزا ومعدلات الادخار تنقلص إذا استثيت العائدات النفطية.
- عجز في الأداء المالي لباقي الدول، خاصة المستوردة للنفط.
- هيمنة العائدات النفطية، مقارنة مع الإيرادات الضريبية، في الإيرادات العامة.
- حصة كبيرة للإنفاق الجاري (خاصة الأجور والدعم) في الإنفاق العام مقارنة مع الإنفاق الرأسمالي.

الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة الدول العربية (%)



المصدر: معطيات مجمعة من تقارير صندوق النقد العربي.

هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية (%)



المصدر: معطيات مجمعة من تقارير صندوق النقد العربي.

بشكل عام، ثلاثة مراحل تباينت فيها السياسة المالية في الدول العربية واختلفت أهداف إدارة العائدات بين استثمارات في البنى التحتية التنموية أو في دعم القوة الشرائية:

- (2006-2002): تحسن في الموازنات العامة وسياسات مالية توسعية في معظم الدول.

- (2009-2007): تراجع في الفوائض ونهج سياسات مالية متباينة (توسعية في بعض الدول، متشددة في دول أخرى).

- (2014-2010): تحقيق فوائض مالية، باستثناء تراجع في عام 2014، لكن بدرجة أقل من المرحلة الأولى، خاصة في الدول المصدرة الرئيسية للنفط.

دول عربية نفطية

دول عربية غير نفطية

2006-2002: فوائض مالية كبيرة وسياسات مالية توسعية

الإيرادات العامة

ارتفاع الإيرادات النفطية (73% في 2006 من الإيرادات العامة العربية مقابل 57% في 2002) خاصة في السعودية والإمارات والكويت وليبيا) نتيجة لارتفاع أسعار وكمية النفط المصدرة.

- تحسن الأداء الضريبي (مصر، الأردن، المغرب، تونس، السودان) خاصة على الأرباح والدخل والاستهلاك، بفضل الإصلاحات الضريبية.
- تراجع مساهمتها في الإيرادات العامة العربية من 30% في 2002 إلى 18% في 2006 (أثر نسبي لارتفاع إيرادات النفط).

الإنتفاق العام

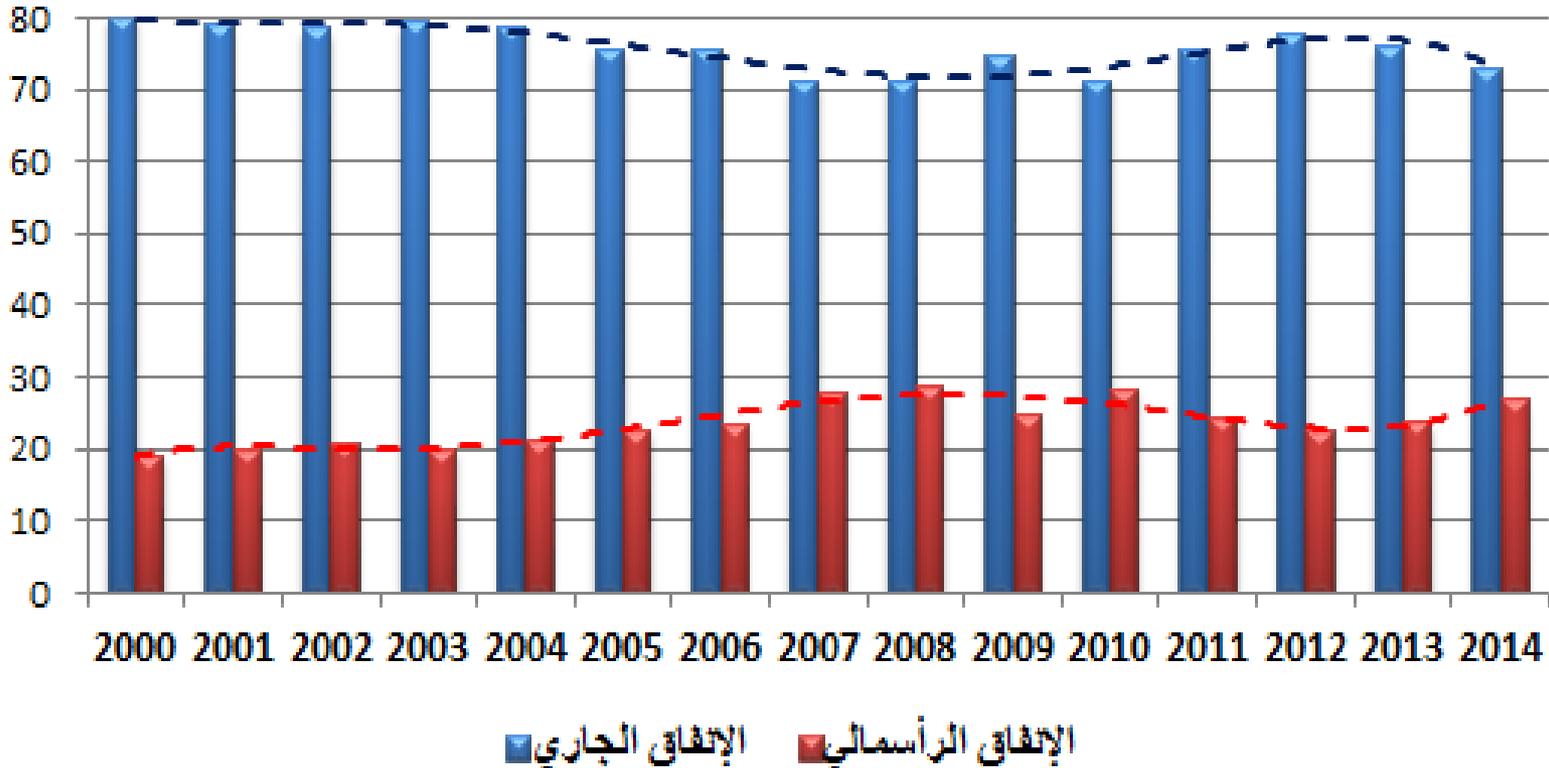
- ارتفاع الإنتفاق، الجاري والاستثماري (بنية تحتية وخدمات اجتماعية)، والذي يعكس الطابع التوسعي للسياسة المالية خاصة في الدول النفطية.

- الإنتفاق الجاري، بالخصوص نفقات الخدمات العامة ونفقات الخدمات الاجتماعية: بين 75% و80% من الإنتفاق العام.

- الإنتفاق الاستثماري: بين 20% و23% (الشكل التالي).

نسبة الإنفاق العام والرأسمالي في الدول العربية

نسبة الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي من الإنفاق العام (%)



المصدر: معطيات مجمعة من تقارير صندوق النقد العربي.

2007-2009: فوائض على العموم وتباين في السياسات المالية

<p>عجز وضغط على الموازنة العامة (ارتفاع أسعار النفط ودعم المواد الغذائية والطاقة).</p>	<p>فوائض مالية باستثناء 2009 (ارتفاع الإيرادات نتيجة لاستمرار تصاعد أسعار النفط).</p>	<p>الموازنة العامة</p>
<p>السياسات المالية: ترشيد الإنفاق واستغلال الزيادة في الإيرادات الضريبية، خاصة ضرائب الدخل والأرباح وضريبة القيمة المضافة، لتمويل الدعم المتزايد للوقود والغذاء.</p>	<p>سياسات مالية دورية (توسع مالي في حالة النشاط الاقتصادي والعكس عند الركود). الطفرة النفطية ← الاستثمار بالخصوص في البنية التحتية والشؤون الاجتماعية، وكذلك الحد من الاستدانة من الخارج (السعودية، الجزائر، ليبيا).</p>	<p>سياسات مالية دورية</p>
<p>ضغط كبير لتكلفة الدعم على الموازنات العامة (بلغت أسعار النفط والسلع الغذائية مستويات مرتفعة) ⇒ معدلات تضخم قياسية في الدول العربية متجاوزة المستوى العالمي. عدة دول رفعت مستوى الإنفاق الجاري (تحسين مستوى الأجور والرواتب والإعانات الاجتماعية وزيادة قيمة دعم المواد الغذائية والنفطية).</p>	<p>تراجع كبير في العوائد المالية، خاصة النفطية، بعد اندحار أسعار المواد البترولية إثر انخفاض الطلب.</p>	<p>الإنفاق الجاري والدعم</p>
<p>انخفاض كبير لنسبة نمو الإيرادات الضريبية.</p>	<p>الإنفاق العام سجل في عام 2009 أعلى نسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية منذ بداية القرن الحالي (36,7%).</p>	<p>أثر الأزمة المالية العالمية</p>
<p>عجز مالي في الوطن العربي في 2009 بعد عدة سنوات من الفوائض.</p> <p>بهدف تحفيز النشاط الاقتصادي، نهجت عدة دول سياسات مالية توسعية، فيما اتبعت أخرى سياسات متشددة أغلبها لتفادي المزيد من التراجع في الوضع المالي.</p>		

2010-2014: عودة الفوائض المالية لكن دون المستوى المسجل في المرحلة الأولى

<p>تعافي الاقتصاد العالمي \Leftarrow ارتفاع أسعار النفط \Leftarrow ارتفاع العائدات النفطية \Leftarrow فوائض مالية (بالخصوص السعودية، الكويت، العراق، الإمارات). العائدات النفطية زادت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة في الدول العربية إلى 72%.</p>	<p>- ارتفاع أسعار النفط + ارتفاع أسعار المواد الغذائية + أزمة منطقة اليورو + الثورات السياسية في بعض الدول \Leftarrow زيادة في النفقات الاجتماعية، خاصة الأجور والرواتب ودعم الطاقة والمواد الغذائية الأساسية، وفي النفقات الخاصة بتعزيز الأمن \Leftarrow تفاقم العجز المالي. - استمرار تراجع نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة، بالرغم من ارتفاع حصيلتها خاصة خلال 2012 و 2013 بفضل إصلاحات التحصيل الضريبي في بعض الدول.</p>	<p>الإيرادات العامة</p>
--	--	-------------------------

<p>- ارتفاع متواصل (حوالي ثلث ن. م. إ. للدول العربية كمتوسط خلال 2010-2014)، بالخصوص الإنفاق الجاري (أعلى نسبة من إجمالي الإنفاق العام بنحو 79% في 2013)، خاصة نفقات الخدمات الاجتماعية (33% من الإنفاق الجاري)، والخدمات العامة (26%)، ونفقات الأمن والدفاع (24%). - الإنفاق الرأسمالي، إضافة إلى مساهمته القليلة مقارنة مع الإنفاق الجاري، شهد تراجعا لحصته في إجمالي الإنفاق العام من 27% في 2010 إلى حوالي 21% في 2013، قبل أن يرتفع إلى 25% في 2014.</p>	<p>الإنفاق العام</p>
---	----------------------

4.6 . القطاع النقدي والسياسات النقدية

- تحليل أداء السياسات النقدية في الدول العربية: تطورات متباينة في إدارتها واستعمالها للأدوات النقدية، بحيث يمكن التمييز، من جديد، بين البلدان المصدرة الرئيسية للنفط وباقي الدول العربية الأخرى.

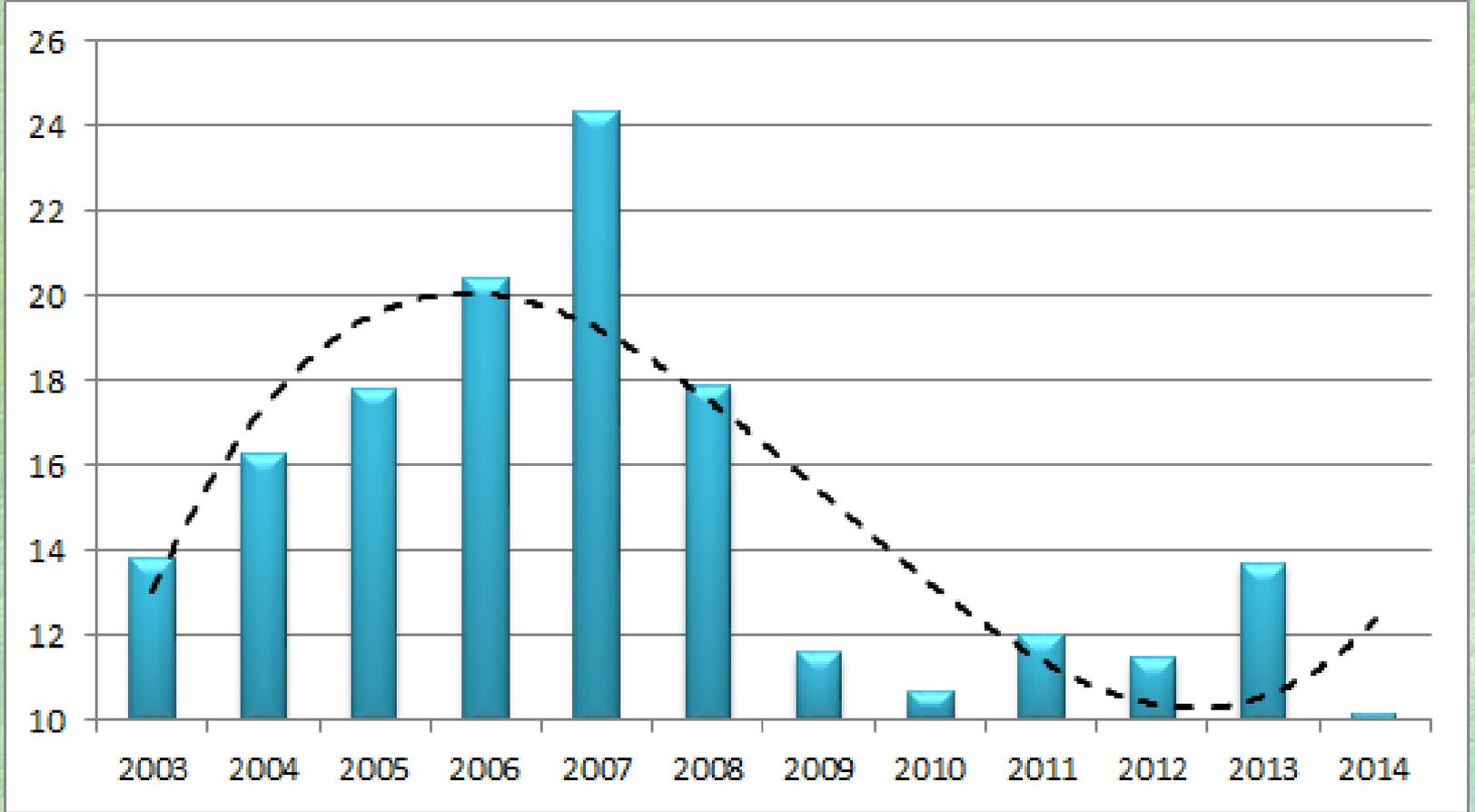
- تطور السياسة النقدية يُبرز الطابع الانكماشى لهذه السياسة في الفترة 2002-2007، التوسعي في الفترة 2008-2009 ، وتباين بين الدول النفطية وغير النفطية في الفترة 2010-2014 .

2007-2002: سياسات نقدية انكماشية (نشاط اقتصادي كبير \Leftarrow زيادة في السيولة الناجمة عن

ارتفاع الموجودات الأجنبية وزيادة الائتمان المصرفي لفائدة القطاع الخاص)

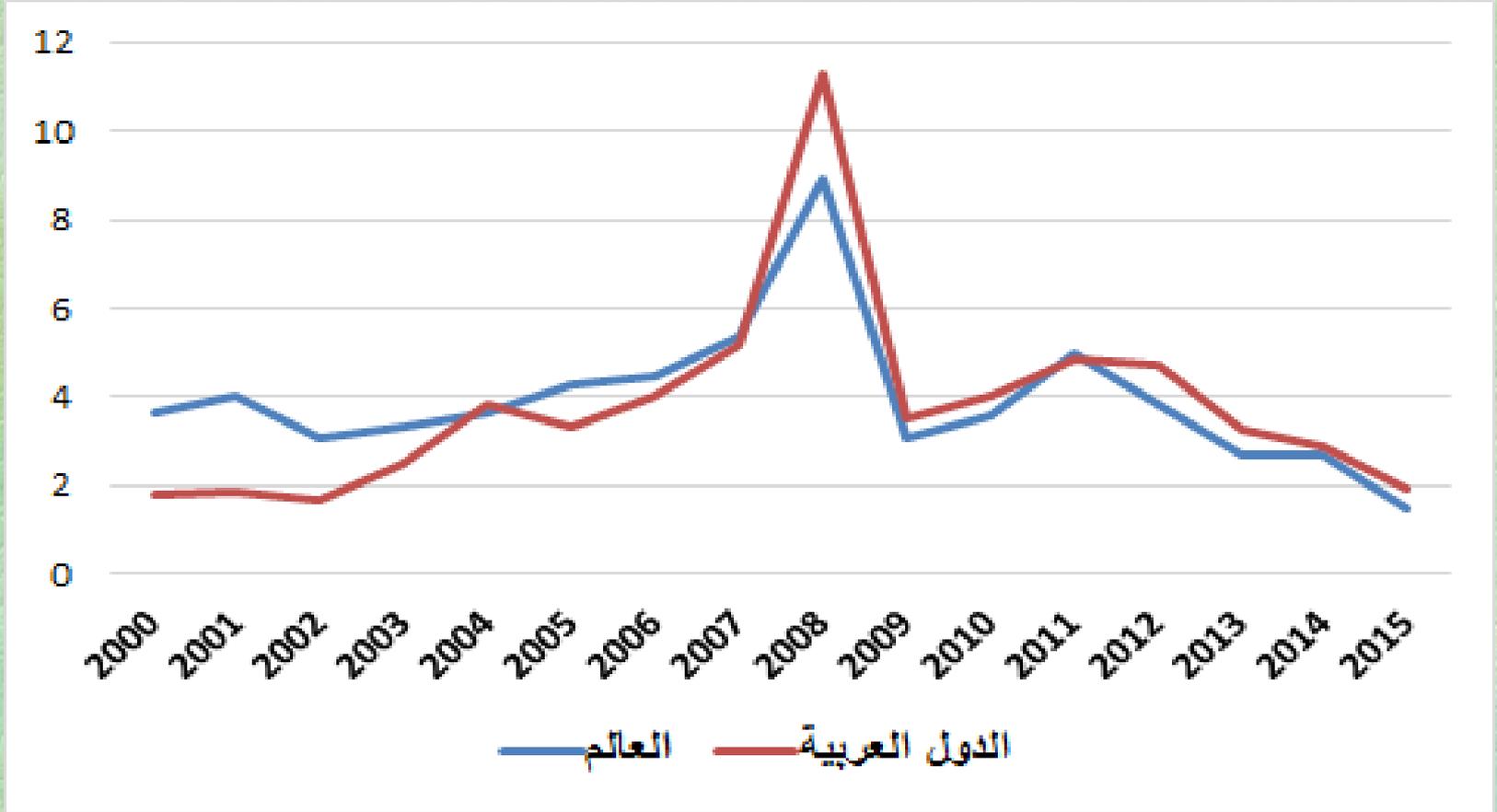
- مستويات كبيرة للتضخم (قطر (3,6%) في عام 2007 والإمارات (II%))، بسبب تزايد الطلب المحلي خاصة ارتفاع الإنفاق الحكومي (البنية التحتية والخدمات)، وتزايد إقراض المصارف للقطاع الخاص، في ظل وفرة في السيولة المالية (الشكل التالي) الناجمة عن الفوائض الكبيرة في موازين المدفوعات وفي المالية العامة بعد ارتفاع سعر النفط.
- سياسة نقدية انكماشية في بلدان مجلس التعاون الخليجي (سعر صرف مثبت إلى الدولار)، تميزت برفع أسعار الفائدة متبعة البنك الاحتياطي الأمريكي.
- سياسة نقدية انكماشية من أجل التحكم في السيولة المحلية وفي مستوى (ارتفاع أسعار النفط والخدمات)، وتزايد إقراض المصارف للقطاع الخاص، في ظل وفرة في السيولة المالية (الشكل التالي) الناجمة عن الفوائض الكبيرة في موازين المدفوعات وفي المالية العامة بعد ارتفاع سعر النفط.
- سياسات نقدية انكماشية من أجل التحكم في السيولة المحلية وفي مستوى (ارتفاع أسعار النفط والخدمات)، وتزايد إقراض المصارف للقطاع الخاص، في ظل وفرة في السيولة المالية (الشكل التالي) الناجمة عن الفوائض الكبيرة في موازين المدفوعات وفي المالية العامة بعد ارتفاع سعر النفط.

معدلات نمو السيولة المحلية في الدول العربية (%)



المصدر: إحصاءات مجمعة من تقارير صندوق النقد العربي.

نسبة التضخم في الدول العربية والعالم (%)



المصدر: البنك الدولي.

2009-2008: سياسة نقدية توسعية في ظل الأزمة المالية الدولية

(ركود اقتصادي، انخفاض السيولة)

<p>سياسة نقدية توسعية لتجاوز ركود الاقتصاد: تخفيض أسعار الفائدة لتشجيع الاقتراض المصرفي (نفس نهج الولايات المتحدة). بعض البلدان قامت بتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي.</p>	<p>سياسات نقدية توسعية داعمة للسيولة المحلية: تخفيض أسعار الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي للتخفيف من تكلفة الائتمان المصرفي لتحفيز القطاع الخاص على الاقتراض وتشجيعه على الاستثمار.</p>
--	--

2014-2010: سياسات نقدية متباينة

<p>سياسة إنكماشية لتقليص حجم السيولة النقدية الناتج عن الارتفاع الكبير لأسعار النفط: استعمال أدوات نقدية غير مباشرة كعمليات السوق المفتوحة.</p>	<p>— سياسة توسعية بسبب ضعف السيولة خاصة في الدول المتأثرة بأزمة اليورو، أو التي شهدت ثورات سياسية. — الأدوات النقدية: خفض نسبة الاحتياطي القانوني، تنفيذ عمليات إعادة شراء دورية منتظمة.</p>
---	--

5.6. الدين العام

لجوء الدول العربية التي تشهد صعوبات اقتصادية ومالية كبيرة إلى الاقتراض لتغطية العجز على مستوى الموازنة العامة أو الحسابات الخارجية، أو لتمويل مشاريع استثمارية كبيرة وتنشيط الاقتصاد:

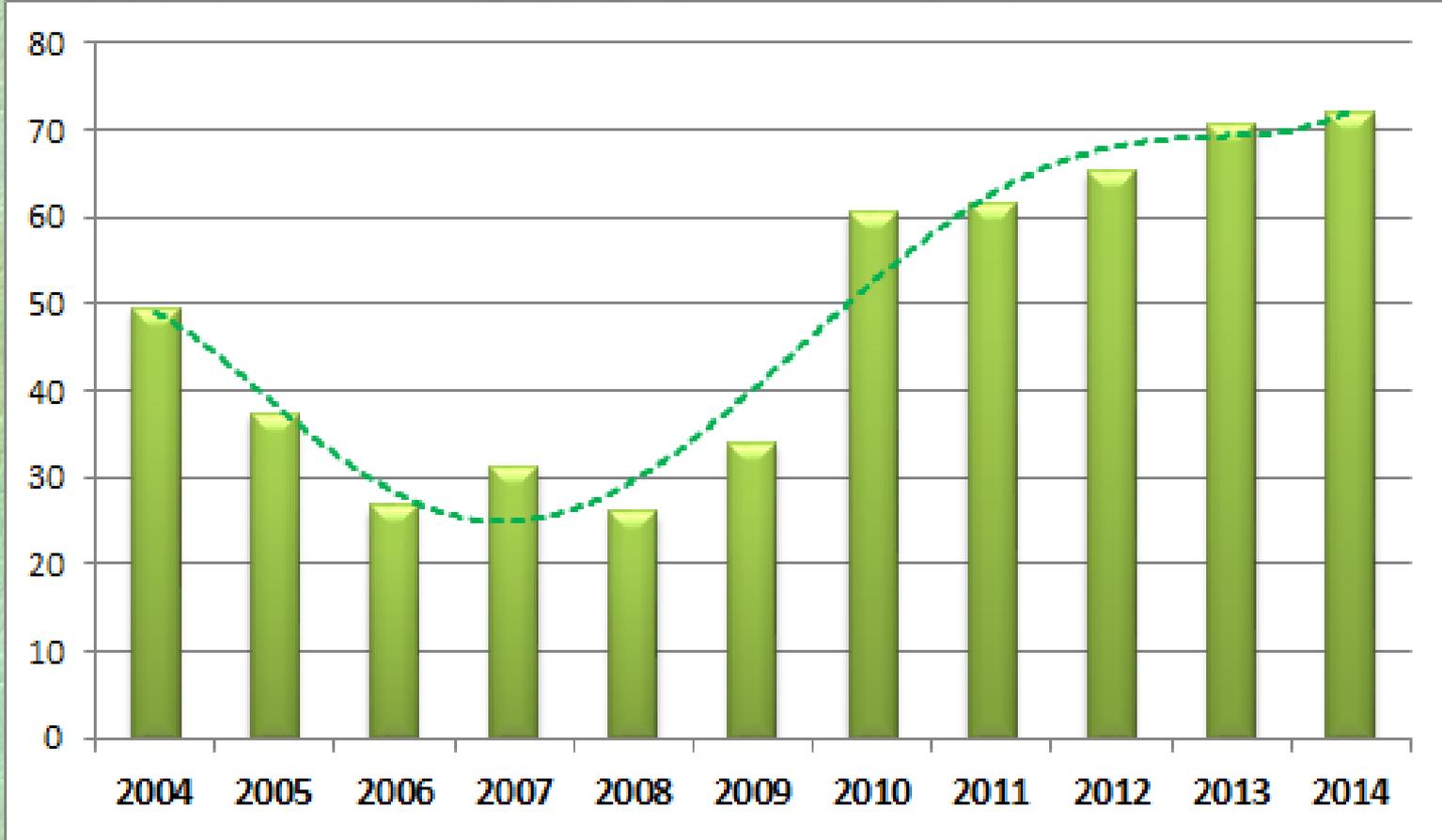
- من الأفراد،
- من مؤسسات داخلية (دين داخلي)،
- أو من مؤسسات دولية أو دول أجنبية (دين خارجي)،

■ الدين العام الداخلي: ارتفاع ملحوظ في السنوات الأخيرة

- لجوء عدة دول عربية إلى مصادر التمويل المحلية من أجل تمويل العجز (المالية العامة، الحسابات الخارجية) وتفاذي تأثير تصاعد وارتفاع معدلات الفائدة وأسعار الصرف على المستوى الدولي.

- التمويل المحلي بلغ مستويات كبيرة في السنوات الأخيرة: 25% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 وحوالي 72% في عام 2014 (الشكل التالي).

نسبة إجمالي الدين الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: معطيات مجمعة من عدة تقارير. صندوق النقد العربي.

■ الدين العام الخارجي: انخفاض على العموم دون أن يسري ذلك على جميع الدول

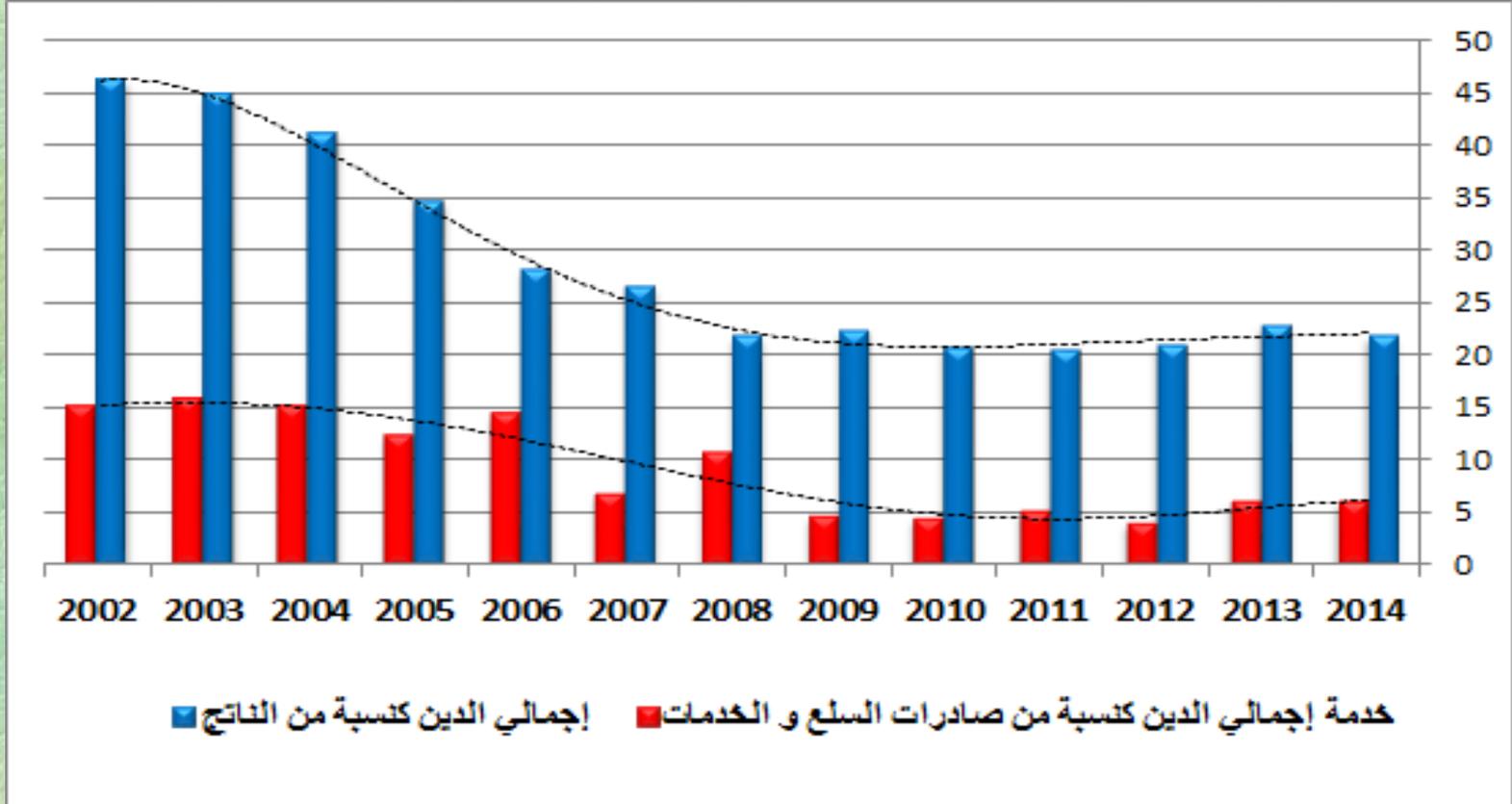
- بلغ أعلى مستوى الدين الخارجي للدول العربية في عام 2014، متجاوزا 206 مليار دولار.

- اعتماد عدة دول على الاقتراض الخارجي لتمويل الواردات والعجز المرتفع في الموازنة العامة والذي زادت حدته بسبب دعم بعض المواد الغذائية الأساسية والطاقة نظرا لارتفاع أسعارها.

- استقرار نسبة إجمالي الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (خاصة في الأردن والسودان والمغرب) في حوالي 22% ما بين 2008 و2014 بعدما تجاوز 45% في بداية القرن الحالي (الشكل الموالي). ويرجع ذلك بالخصوص للنمو الاقتصادي الكبير مقارنة مع الارتفاع في الدين الخارجي.

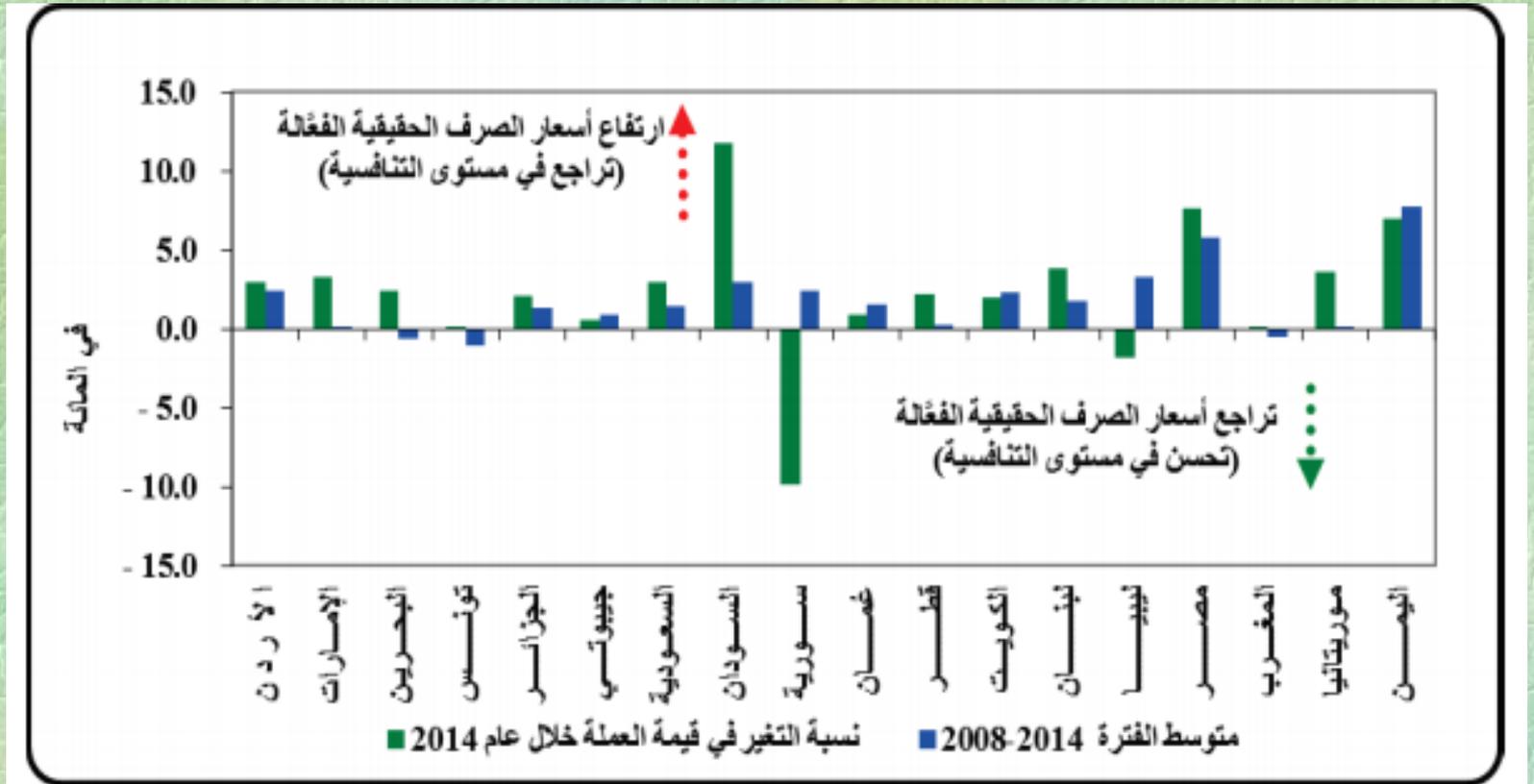
- نفس التحسن شهده مؤشر خدمة الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس قدرة الصادرات على توفير العملات الأجنبية لتغطية المديونية الخارجية، خاصة في عامي 2007 و 2008 بحيث بلغ 6% مقارنة مع أكثر من 15% في بداية القرن، نظرا بالأساس للارتفاع الكبير لصادرات النفط وصادرات الخدمات خصوصا السياحة.

نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين العام الخارجي من صادرات السلع والخدمات في الدول العربية (%)



6.6. أسعار الصرف

التغير السنوي لأسعار الصرف الفعلية الحقيقية (2008-2014)



دول عربية أخرى	دول عربية نفطية		
عجز	فائض	الميزان التجاري	القطاع الخارجي
عجز	فائض	الميزان الجاري	
صافي استثمارات داخلية	صافي استثمارات خارجة	الاستثمارات	
مرتفع	منخفض	الدين الخارجي	
صافي تحويلات داخلية (رسمية+ عمالة)	صافي تحويلات خارجة	التحويلات الخارجية	
ضعيفة	مرتفعة	الاحتياطيات الخارجية	
عجز	فائض	الموازنة العامة	المالية العامة
جلها ضريبية (قيمة مضافة، أرباح، ...)	أغلبها نفطية	الإيرادات	
نعم	نعم	دعم المواد الطاقية والغذائية	
مرتفع	منخفض	الدين الداخلي	
مسايرة للدورة الاقتصادية	مسايرة للدورة الاقتصادية	السياسة النقدية	القطاع النقدي
ضعيفة	كبيرة (عائدات النفط)	السيولة المالية	
أدوات نقدية مباشرة: سعر الخصم، خفض نسبة الاحتياطي القانوني، تنفيذ عمليات إعادة شراء، ...	السوق المفتوحة سعر الفائدة مرتبط بسعر فائدة و. م. أ.	أدوات غير مباشرة	
مساهمة كبيرة للائتمان المحلي في السيولة المحلية	هيمنة الموجودات الأجنبية على السيولة المحلية (العوامل المؤثرة على السيولة المحلية)	الموجودات الأجنبية	
سياسة سعر صرف أكثر مرونة	غالبا ارتباط بالدولار	سعر الصرف	